موقف الأمم المتحدة ووكالة الأونروا من النازحين الفلسطينيين في حرب١٩٦٧

أ.د .لازم لفتة ذياب المالكي
كلية التربية للبنات/ جامعة البصرة

الباحثة: زهراء رزاق حسين
كلية التربية للبنات/ جامعة البصرة

الملخص :

إن الأهمية المبتغاة من دراسة هذا الموضوع تتمثل في تسليط الضوء على حقيقة الدور السياسي الذي لعبته الأمم المتحدة في حل قضية النازحين الفلسطينيين التي نشأت بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، اذلم تنجح الامم المتحدة في اتخاذ قرار يُلزم اسرائيل على الانسحاب من الاراضي الفلسطينية والأراضي العربية التي احتلتها بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧،وبعد فشل الامم المتحدة في تحقيق العودة للنازحين الفلسطينيين عقب عدوان ١٩٦٧، انيطت مسئوليتهم على عاتق وكالة الاونروا التي سارعت بالعمل على إغاثة ومساعدة اللاجئين والنازحين الجدد بعد الاعمال العدائية عن طريق تنفيذ برنامج الطوارئ لإغاثة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين.

The position of the United Nations and UNRWA Of Palestinians displaced in the war 1967

Professor Dr. lazim laft a Thiab Al maliky

College of Education for Wonen/ University of Basrah

Researcher/zahraa Razzaq Hussein

College of Education for Wonen/ University of Basrah

Abstract ..

The importance of the intended subject of this study is to highlight the fact that the political rolePlayed by the United Nations in resolving the issue of displaced Palestinians, which arose after the attack in the fifth of June 1967As it did not succeed in the UN decision is required Israel to withdraw from Palestinian territories And Arab territories it occupied after the attack in the fifth of June 1967,After the failure of the United Nations in achieving the return of the displaced Palestinians after the 1967 aggression, Entrusted to their responsibility and the responsibility of UNRWA, which was quick to work on relief and assistance to refugees and displaced new After hostilities through the implementation of the emergency program for the relief of refugees and displaced Palestinians

المقدمـــة

عند التعمق في مسار القضية الفلسطينية منذ نكبة ١٩٤٨، يتبين ان جميع قضايا الصراع كان بالإمكان التوصل الى حل بشأنها، الا قضية اللاجئين وحقهم بالعودة. ويتبين ان سبب فشل مشاريع التسوية التي قُدمت كلها، انها لم تكن تتضمن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تنص على حق العودة، ولاسيما القرار الأممي رقم ١٩٤.

وعند التدقيق أكثر في أعماق القضية الفلسطينية، يصدم الباحث بعقدة عصية على الفهم والتصديق، فالمجتمع الدولي ممثلاً بهيأة الأمم المتحدة كان هو الساحة التي شهدت فصول انتزاع الأرض الفلسطينية من أصحابها الشرعيين، ومن ثَم الإعتراف بقيام كيان آخر على حساب الشعب الفلسطيني، مما أدى الى نشوء ما يسمى بمأساة اللاجئين الفلسطينيين. في حين ان المهام والأهداف التي حددتها شعوب العالم لهذه الهيأة هي إحلال السلام وإنصاف الشعوب ومنع الحرب والعدوان، وفي المجمل جعلُ شعوب العالم تعيش متجاورة متساوية في وئام وأمان، بعيداً من العنصرية والاقتتال والاستغلال.

ومما يثير الأهتمام ان هيأة الأمم المتحدة حتى بعد تصحيح موقفها من قضية الشعب الفلسطيني، بالعودة الى بحثها باعتبارها قضية شعب له حقوق، وبعد إصدارها مئات القرارات التي تعترف صراحة بالحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من كل ذلك لم تستطع تنفيذ ولو قراراً واحداً من هذه القرارات، ما يستدعي البحث عن الأسباب والمسببات، اذ ان هذه المنظمة وعبر تاريخها الطويل ومن خلال الازمات والقضايا الدولية التي رافقت تأسيسها ولحد الآن تسير بنهج ورؤى الدول الكبرى المؤسسين لها وفي مقدمتها بريطانيا وبعدها الولايات المتحدة الامريكية، اي ان اهدافها وتحقيقها بما يتوافق مع مصالح القوى العظمى.

وعليه فإن الأهمية المبتغاة من دراسة هذا الموضوع تتمثل في تسليط الضوء على حقيقة الدور السياسي الذي لعبته الأمم المتحدة في حل قضية النازحين الفلسطينيين التي نشأت بعد

عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ بعد ان فشلت في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨، والوقوف على الاسباب الحقيقية وراء فشلها في حل القضيتين، فضلاً عن تسليط الضوء على موقف وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا UNRWA) من نازحي حرب ١٩٦٧، التي انشأتها الامم المتحدة عام ١٩٤٩ لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ اقتصادياً بعد ان فشلت في حلها سياسياً، من خلال تقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين وتنسيق الخدمات التي تقدم لهم من طرف المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الاخرى.

تمت دراسة هذا الموضوع من خلال محورين، خصص المحور الاول لدراسة موقف الامم المتحدة من عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، وما هي ابرز القرارات التي اصدرتها لإيقاف الحرب، كما اهتم هذا المحور بتسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في تحقيق العودة للنازحين الفلسطينيين عام ١٩٦٧، والاسباب الحقيقة وراء عجز الامم المتحدة في تنفيذ قراراتها، في حين كُرس المحور الثاني لدراسة موقف وكالة الاونروا من نازحي حرب ١٩٦٧ ، وابرز ما قامت به الوكالة لإغاثتهم وتقديم العون والمساعدة لهم.

لقد أستند البحث الى عدد من المصادر المتنوعة، في حين شكلت الوثائق المنشورة مصدراً للمادة الأساسية للبحث، وقد دعمت هذه الوثائق بمراجع أساسية، كتبها أشخاص كانوا على صلة مباشرة بالاحداث.

شكلت وثائق الأمم المتحدة المنشورة المترجمة، احد أهم الروافد الرئيسة التي استقى البحث معلوماته منها، وتشمل هذه الوثائق التقارير السنوية للأمين العام عن أعمال المنظمة، التي يتناول فيها الأمين العام عمل مختلف أجهزة الأمم المتحدة بما فيها عمل وكالة الاونروا خلال سنة التقرير ضمن بند (مساعدة اللاجئين الفلسطينيين)، أمدت البحث بمعلومات قيمة بشأن موقف الأمم المتحدة من قضية النزاع العربي الاسرائيلي عام ١٩٦٧، وزودت البحث

بمعلومات مهمة تتعلق بأعداد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بعد حرب عام ١٩٦٧، الامر الذي جعلها تشكل رافداً هاماً لمعلومات ذات قيمة للبحث.

كما شملت هذه الوثائق القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، فضلاً عن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لحل النزاع العربي- الاسرائيلي عام ١٩٦٧.

وفي الختام أرجو من الله أن أكون قد وفقت في المساهمة بجزء بسيط جداً في تعزيز المسيرة العلمية لبلدي العزيز وتسليط الضوء على حقيقة الموقف الدولي ممثلاً بهيأة الأمم المتحدة من قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين التي كانت ولأكثر من ستين سنة تمثل اكثر القضايا خطورةً في منطقة الشرق الأوسط .

موقف الأمم المتحدة ووكالة الاونروا[١] من النازحين[٢] الفلسطينيين في حرب ١٩٦٧

ارتبط استمرار عمل وكالة الاونروا في تقديم خدماتها الى اللاجئين[٣] الفلسطينيين بإيجاد حلٍ لمشكلتهم، فكما هو معروف ان الاونروا وكالة تابعة للامم المتحدة وان الهدف الاساس من انشائها هو تقديم خدمات الاغاثة للاجئين الفلسطينيين، ومتى ما تم التوصل الى حلٍ لمشكلتهم - سواء بإعادتهم الى ديارهم او توطينهم في البلدان العربية المضيفة للاجئين – فأن الاونروا ستنهي اعمالها لزوال العامل المسبب لاستمرار عملها وهو اللجوء، وبخلاف ذلك فأن الجمعية العامة للامم المتحدة ستجدد ولاية عمل الوكالة لحين التوصل الى حل .

وبناءً على ذلك فأن موقف الاونروا من النازحين الفلسطينيين في حرب ١٩٦٧، سيأتي تباعاً لموقف الامم المتحدة منهم، وذلك وفقاً للقرارات التي ستتخذها لحل النزاع وايقاف الحرب من جهة، ومدى قدرتها على اعادة نازحي الحرب الى ديارهم وفقاً للبند الحادي عشر من القرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين بعد ان فشلت في تنفيذه على لاجئي حرب ١٩٤٨ من جهة اخرى، ومن هنا اصبح من الواضح صعوبة تحديد موقف الاونروا من النازحين مالم يتم توضيح موقف الامم المتحدة منهم ، لذا سيتم بحث هذا الموضوع على شقين: الاول موقف الامم المتحدة من حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ ونازحي هذه الحرب الذي على ضوئه سيتم بحث الشق الثاني وهو موقف الاونروا من النازحين الفلسطينيين في حرب ١٩٦٧.

اولاً :موقف الامم المتحدة من حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ والنازحين الفلسطينيين

شهدت قضية فلسطين في الامم المتحدة في عام ١٩٦٧ اهتماماً لم تشهده منذ عام ١٩٥٦، ويرجع سبب ذلك الى الحوادث الكثيرة التي حصلت في هذا العام كان اهمها العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في الخامس من حزيران [٤] ١٩٦٧، ففي اليوم نفسه الذي بدأ فيه العدوان عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة في محاولة منه لوقف القتال الناشب في المنطقة، تبلورت خلال الاجتماع ثلاثة اتجاهات امريكية وسوفيتية وهندية جميعها تدعو الى اصدار قرار لوقف اطلاق النار، وبسبب تصلب موقف الولايات المتحدة، تبنى مجلس الامن الدولي مشروع القرار الامريكي تحت رقم ٢٣٣ [٥] بتاريخ

السادس من حزيران ١٩٦٧ القاضي بوقف اطلاق النار بمعزل تام عن اي مسألة اخرى [٦] ، الا ان اسرائيل تجاهلت قرار وقف اطلاق النار واستمرت بأعتداءاتها على الاراضي العربية الامر الذي جعل مجلس الامن يصدر ثلاثة قرارات جديدة وجميعها تدعو بوقف اطلاق النار وهي القرار ٢٣٤ في السابع من حزيران ١٩٦٧، والقرار ٢٣٥ في التاسع من حزيران، اما في الحادي عشر من حزيران فأصدر مجلس الامن القرار ٢٣٦ الذي شجب فيه كل انتهاك بلا استثناء لقرارات وقف اطلاق النار[٧].

ولابد من الاشارة الى ان القيمة القانونية لمثل هذه القرارات كانت تتناقض مع جميع قرارت وقف اطلاق النار التي اتخذتها الامم المتحدة في السابق بشأن العديد من المشاكل الدولية، اذ ان جميع قرارات وقف اطلاق النار التي كان يصدرها مجلس الامن تضمنت دعوة المتحاربين الى العودة الى المواقع التي كانت فيها جيوشهم قبل اندلاع القتال، الا ان ذلك لم يحدث في قرارات مجلس الامن التي اتخذت بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ [٨]، ومع ان القرار ٢٣٦ دعا الى اعادة اية قوات تكون قد تقدمت الى الامام بعد الساعة ١٦.٣٠ في العاشر من حزيران ١٩٦٧ الى مراكز وقف اطلاق النار فوراً [٩]، وكان من الصعب معرفة مكان وجود تلك القوات في تلك الساعة بالذات لأن اسرائيل لم تسمح بالدخول الى منطقة القتال على الجبهة السورية لمراقبة التحركات العسكرية الا في صباح الحادي عشر من حزيران[١٠].

ونتيجة لتصلب الموقف الامريكي وضغطه على تبني مشاريع قراراته يمكن ملاحظة ان قرارات مجلس الامن تحددت فقط بالدعوة الى وقف اطلاق النار من دون المطالبة بالانسحاب الى الانسحاب من الاراضي المحتلة، الامر الذي دفع الاتحاد السوفيتي الى مطالبة الجمعية العامة بعقد دورة طارئة في الثالث عشر من حزيران للنظر في العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية وتصفية نتائج ذلك العدوان، بعد ان تبين ان مجلس الامن لن يخرج عن نطاق العمل ضمن اطار وقف اطلاق النار وانه لن يتخذ قراراً لسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران، كما كان مفروضاً به ان يفعل[١١].

وفي السابع عشر من حزيران عقدت الجمعية العامة دورة طارئة هي الخامسة منذ بداية العدوان، بناءً على طلب الاتحاد السوفيتي، لتصفية اثار العدوان وتحقيق الجلاء الفوري للقوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة، وقد طرحت مشاريع[١٢] عدة لتسوية النزاع وتحقيق السلم في منطقة الشرق

الاوسط من مختلف الدول ولكنها لم تنل الاكثرية من الاصوات مما ادى الى فشلها، الا ان امراً واحداً برز وتوضح خلال تلك الدورة وهو ان الاكثرية الساحقة من الاعضاء اجمعت على التمسك بمبدأ عدم الاعتراف بالاستيلاء على الاراضي العربية عن طريق القوة[١٣].

وتوضحت السياسة الأمريكية المنحازة الى اسرائيل ابان حرب حزيران والأيام التي تلت العدوان بشكل لا يقبل الشك ، فقد اوضح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في الامم المتحدة موقف بلاده مشيراً الى ان الموقف الاساسي لبلاده قد اوضحه الرئيس ليندون جونسون (Lyndon Johnson) [١٤] في خطابه الذي حدد موقف الولايات المتحدة من الازمة في الشرق الاوسط بخمسة مبادئ تمثلت جميعها في القرار الذي تقدم به المفوض الامريكي الى الجمعية العامة في السابع عشر من حزيران ١٩٦٧[١٥] ، تضمنت تلك المبادئ ما يأتي [١٦] .

حق الحياة القومية المعترف بها في لائحة حقوق الانسان.

تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين .

مرور السفن الحر البريء.

تحديد سباق التسلح .

الاستقلال السياسي والسيادة الاقليمية للجميع .

كانت المساعي الدبلوماسية الأمريكية تهدف الى التوصل الى قرار صادر عن مجلس الامن تندمج فيه نقاط جونسون الخمس، ولكن سرعان ما برزت اوجه الخلاف بين اسرائيل والعرب وكذلك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بعد ان اصر العرب على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة في حين اصرت اسرائيل على عدم الانسحاب وضرورة اجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية لتحقيق تسوية شاملة لا يتم الانسحاب فيها الا بعد توقيع اتفاقية سلام بين الطرفين[١٧].

وبصورة عامة ايد الاتحاد السوفيتي موقف العرب، في حين وافقت الولايات المتحدة اسرائيل نهج التسوية السلمية، وجاء ذلك على لسان مندوبها في الامم المتحدة في السابع عشر من حزيران ١٩٦٧ الذي قال "ان العودة الى حدود الخامس من حزيران ١٩٦٧ هو دعوة لتجديد القتال وان منطقة الشرق

الاوسط بحاجة الى سلام دائم لايقاف النار فقط وان على مجلس الامن ودول العالم الضغط لتحقيق هذا السلام بدلاً من اصدار قرار إدانة لاسرائيل والضغط عليها للانسحاب من المناطق التي احتلتها "[١٨]

لذا فإن اصرار الحكومة الأمريكية على عدم ادانة اسرائيل بالعدوان ورفضها انسحابها من الاراضي العربية، ادى الى شلل مجلس الامن وحال بينه وبين ممارسة صلاحياته الدولية في ايقاف العدوان ورده على اعقابه، كما ان الولايات المتحدة بموقفها الهادف الى توسيع الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية انما يرمي الى تمكين الغزو العسكري الصهيوني من تحقيق اهدافه، وبينما تصر الولايات المتحدة على انكار الاشتراك المباشر في العدوان الغادر، نراها تناقض نفسها بنفسها بالاصرار على الدعم الدبلوماسي السافر للعدوان والسعي لاستمراره [١٩].

وعلى الرغم من ان عدوان الخامس من حزيران انتهى بموافقة كلا الفريقين على وقف اطلاق النار في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧، الا ان الاعتداءات الاسرائيلية لم تنته بل استمرت في اعتداءاتها على الاراضي العربية، وفي كل مرة تقع فيها هذه الاعتداءات كان الفريقان المتحاربين - يهرعان الى مجلس الامن الدولي ليشكو كل منهما الاخر بأنه كان البادئ بخرق قرار وقف اطلاق النار، ونتيجة لذلك طلبت الحكومة المصرية من مجلس الامن عقد اجتماع للنظر في الوضع الخطير في الشرق الاوسط [٢٠]، وبعد ان علق مجلس الامن اجتماعاته في الرابع عشر من حزيران ١٩٦٧ عاد واستأنف اجتماعاته في الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٦٧ بناءً على طلب الحكومة المصرية، وخلال الاجتماع قدمت العديد من الدول مشاريع قرارات لحل الازمة في الشرق الاوسط الا ان جميع تلك المشاريع قوبلت بالرفض اما من العرب او من اسرائيل [٢١].

وبعد ان رفضت مشاريع السلام جميعها، عمد اللورد كارادون مندوب بريطانيا لدى مجلس الامن الى العمل على وضع صيغة مشروع قرار تضمنت اقل ما يمكن ان يتفق عليه اعضاء المجلس وقد وافق عليه المجلس بالاجماع [٢٢].

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني، ومن سخرية القدر، ان هذا هو تاريخ قرار هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين منذ عشرين سنة – اصدر مجلس الامن قراره الشهير – وهو مشروع القرار

البريطاني – الذي عرف بقرار ٢٤٢(٢٣) الذي اصبح مشهوراً لكونه الحل الدولي المطروح والنص الاساسي لمحاولات التسوية كلها [٢٤] .

ان قراءة سريعة لفقرات القرار المذكور تُظهر ان مجلس الامن فشل في اصدار قرار يجبر اسرائيل على سحب قواتها من الاراضي العربية التي احتلت في الخامس من حزيران ١٩٦٧، بل ان الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، عدَا قبولهما بالقرار تنازلاً منهما لصالح سلام المجتمع الدولي[٢٥]، كما ان صياغة القرار تمت بغموض مقصود في البند الاساسي المتعلق بالإنسحاب، من حيث ان النص الانكليزي اهمل (ال) التعريف او (The) بالانكليزية في لفظ الاراضي، على الرغم من استخدامها في النص الفرنسي المعتمد رسمياً لدى الامم المتحدة ، لذا فأن النص على هذا الشكل لا يعني بالضرورة الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة، وان ادخال هذا الغموض في النص جاء متعمداً ليكون ثمة مجال للتعديلات في حدود اسرائيل قبل حرب حزيران ١٩٦٧ [٢٦].

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الغموض المقصود كان وراء التحول المفاجئ في موقف الولايات المتحدة من الانسحاب الاسرائيلي. فبعد ان كانت امريكا رافضةً للانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة، ايدت انذاك، (انسحاب القوات الاسرائيلية من اراضٍ محتلة)، وهو اقصى ما كانت اسرائيل على استعداد لقبوله [٢٧].

والانكى من ذلك ان القرار تجاهل القضية الفلسطينية برمتها ونص على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين دون ان يذكر الكيفية في تحقيق ذلك، كما لم يشر الى حق العودة التي لم تخلُ منها مشاريع التسوية التي قدمت قبل الخامس من حزيران [٢٨].

وتضمنت الفقرة الثالثة من القرار ٢٤٢ تخويل الامين العام للامم المتحدة بتعيين مبعوث خاص الى الشرق الاوسط يكلف بمتابعة تنفيذ هذا القرار عن طريق الاتصال بالدول المعنية، بغية ايجاد اتفاق لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة، على ضوء النصوص والمبادئ التي جاء بها القرار[٢٩].

وتنفيذاً للفقرة الثالثة من القرار اصدر الامين العام للامم المتحدة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ امراً يقضي بتعيين الدكتور جونار يارنج (Gunnar Yarenj)[٣٠] لهذه المهمة الذي

اجرى على الفور مشاورات مع ممثلي اسرائيل والاردن ولبنان ومصر بأستثناء سوريا - لعدم قبولها بالقرار ٢٤٢- وانتهى الرأي الى ان يتخذ المبعوث الخاص من قبرص مقراً لبعثته [٣١].

وقد مرت مهمة يارنج بسبعة مراحل[٣٢]، انطوت كل مرحلة منها على جولات مكوكية عدة اسفرت عن موافقات مشروطة على القرار من قبل الكيان الصهيوني ومصر، وقد شهدت مهمة يارنج تطوراً كبيراً في مسار الصراع العربي الاسرائيلي، وهو ان اكبر دولة عربية في ذلك الوقت وهي مصر اضطرت بالموافقة على القرار على ما فيه من تفريط للحقوق العربية وتجاهل للقضية الفلسطينية، وهذا ما دفع يارنج الى القيام بجولة ثامنة في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٨[٣٣].

الا ان تضارب الاراء والمواقف بشأن اولويات تنفيذ القرار وقضايا الانسحاب من الحدود، وقضية اللاجئين، والممرات، والسلام الدائم، وإقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية والكيان الصهيوني كلها حالت دون التوصل الى اتفاق، ويرجع السبب المباشر في فشل مهمة يارنج في الشرق الاوسط الى عدم امتثال اسرائيل بالقرار ٢٤٢ على الرغم من قيام الجمعية العامة بإصدار العديد من القرارات التي تدين اسرائيل لعدم التزامها بالقرار وتطالبها بإلغاء كل الاجراءات التي قامت بها في الاراضي المحتلة وكان اخرها القرار٢٩٤٩ [٣٤] في التاسع والعشرين من كانون الاول ١٩٧٢ ، ونظراً لعدم امتثال اسرائيل لهذا القرار اصبح واضحاً لدى الامين العام للأمم المتحدة والسفير يارنج انه ليس هناك عمل يفيد بعد القرار ٢٩٤٩ وقرار مجلس الامن ٢٤٢[٣٥].

وهكذا انتهت مهمة يارنج في الشرق الاوسط وظلت القوات الاسرائيلية بالضفة الغربية والقدس تسيطر عليها سيطرة تامة وتفعل بها ماتشاء بعيداً عن اي التزام دولي او قانوني، وبذلك فشلت الامم المتحدة في إلزام اسرائيل بتنفيذ القرار فيما يتعلق بالانسحاب من الاراضي المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وهذا يعني بقاء مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين قائمة مادامت القوات الاسرائيلية مرابطة في اراضيهم ولن تسمح لهم بالعودة اليها طالما هم فيها .

اما فيما يتعلق بالبند الثاني من القرار ٢٤٢ والقاضي" **بتحقيق تسوية عادلة للاجئين**" فقد سعت الامم المتحدة لحل هذه المشكلة التي اخذت تشكل تهديداً للسلم في الشرق الاوسط، ومن اجل تنفيذ حق العودة للشعب الفلسطيني الذي شّرد جراء الاعمال العدوانية الصهيونية اصدر مجلس الامن في الرابع

عشر من حزيران ١٩٦٧ القرار رقم ٢٣٧ [٣٦] ونص على **"دعوة اسرائيل الى تأمين سلامة وخير وامن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية وتسهيل عودة اولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال"**[٣٧] .

وتبنت الجمعية العامة هذا القرار في الرابع من تموز ١٩٦٧ وأصدرت قراراها المرقم ٢٢٥٢ الذي**"دعت فيه حكومة اسرائيل الى ضمان سلامة سكان المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية ورفاهيتهم وأمنهم وتسهيل عودة السكان الذين فروا من المناطق منذ بدء الاعمال العدائية"**[٣٨] والملاحظ من هذا القرار ان الجمعية العامة تخطت لجنة التوفيق الدولية وخاطبت مباشرةً حكومة اسرائيل فيما يتعلق بنازحي حرب ١٩٦٧، كما التمست من الامين العام تتبع التنفيذ الفعال لهذا القرار وإعلام الجمعية العامة عن ذلك[٣٩].

وخلافاً للقرار ١٩٤ نجد ان القرار ٢٢٥٢ لم يرد فيه تأكيد لدولة اسرائيل بأن اولئك العائدين يرغبون في العيش بسلم مع جيرانهم اسرائيل، وانما طلبت مباشرةً من اسرائيل **" اتخاذ التدابير الفعالة الفورية لتجري بدون تأخير عودة السكان الذين فروا من المنطقة منذ نشوب الاعمال العدائية"**[٤٠]، وبمعنى اخر ان القرار جعل المهمة الرئيسة له التنفيذ وليس ثبوت حق العودة كما جاء في القرار ١٩٤.

وتحت وطأة الرأي العام العالمي، وتظاهراً بالانصياع لقرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٢، ذكر المفوض العام لوكالة الاونروا في تقريره السنوي **"ان اسرائيل اعلنت في ٢ تموز عن استعدادها للسماح للأشخاص الذين فروا عبر نهر الاردن نتيجة الاعمال العدائية بالعودة الى الضفة الغربية"**، ثم اضاف قائلاً **" وفي العاشر من تموز اصدرت حكومة اسرائيل القواعد التي تُتبع فيما يتعلق بعودة هؤلاء الاشخاص، وحددت تاريخ العاشر من آب ١٩٦٧ بأعتباره آخر يوم لتقديم الطلبات"**[٤١]، ومن جانب آخر اشار الامين العام في تقريره السنوي **"الى نشوب خلاف**[٤٢]**، بشأن صيغة استمارات الطلب التي اشترطت اسرائيل تقديمها لم يسوَ حتى السادس من آب وذلك في اجتماع بين ممثلي اسرائيل ولجنة الصليب الاحمر الدولية والهلال الاحمر الاردني"**[٤٣].

وفي العاشر من ايلول ١٩٦٧ تحدث سعد جمعة رئيس مجلس الوزراء الاردني حول عودة النازحين من الضفة الشرقية الى ديارهم قائلاً **"واجهت الحكومة الاردنية بالتعاون مع الصليب الاحمر الدولي شتى انواع المصاعب لمباشرة اعادة النازحين حيث قامت بإحصائية دقيقة لعدد النازحين وتصنيفهم على اساس العائلة ومكان النزوح وتسهيل عودتهم ،وخلال ستة ايام – اي من يوم تسوية الخلاف من السابع ولغاية الثاني عشر من آب – تمكنت الحكومة الاردنية من تسليم نماذج العودة معبأة الى هيئة الصليب الاحمر لرفعها الى السلطات الاسرائيلية، وقد بلغ عدد تلك الاستمارات ٤٠ الف استمارة ضمت ١٧٠ الف نازح"** [٤٤].

وذكر الامين العام في تقريره **"ان توزيع الاستمارات بدأ في الثاني عشر من اب وان اسرائيل مددت الموعد النهائي الى الحادي والثلاثين من اب"**، وبيَن **"ان عدد الطلبات التي وافقت عليها اسرائيل حتى الثامن والعشرين من آب لم يزد حسب قول الحكومة الاردنية[٤٥]، عن (٤٧٦٣) طلباً تشمل (٢٦.٢٦٦) شخصاً من مجموع الطلبات المقدمة بوساطة لجنة الصليب الاحمر الدولية والبالغ عددها (٤٠.٠٠٠) طلب تشتمل ١٧٠ الف شخص"**[٤٦]، وفي يوم الثامن عشر من آب أبلغت هيئة الصليب الاحمر الدولية الحكومة الاردنية ان السلطات الاسرائيلية ستبدأ بقبول النازحين ابتداءً من الساعة السابعة من صباح يوم الثامن عشر من اب وحتى نهاية الشهر نفسه، اي ان اسرائيل لم تفسح المجال لإعادة الاستمارات وإنهاء العودة الا خلال بضعة عشر يوماً، وعلى الرغم من ضيق المجال فقد اعدت الحكومة الاردنية العدة لإعادة مابين ستة الى عشرة آلاف نازح يومياً عبر جسر الملك حسين وجسر ام الشرط [٤٧].

ومنذ اللحظة الاولى وضعت اسرائيل العديد من العراقيل لإعاقة عودة النازحين الى الضفة الغربية، اذ انها لم تسمح بعودة اللاجئين الذين عبروا الى الضفة الشرقية للاردن بين الخامس من حزيران و الرابع من تموز من عام ١٩٦٧ والذين لم توافق اسرائيل على طلباتهم(٤٨)، ومع ان قرار مجلس الامن (٢٣٧) لم يحدد تاريخاً نهائياً لعودة اللاجئين، حددت اسرائيل يوم الحادي والثلاثين من آب كآخر موعد لانهاء برنامج العودة، وفي اليوم الاول من ايلول اغلقت اسرائيل الباب امام عودة اللاجئين، اي انه في مدة تقل عن ثلاثة اسابيع هي التي سمح في اثناءها بالعودة [٤٩].

وفي حديث لرئيس مجلس الوزراء الأردني سعد جمعة في التاسع من ايلول ١٩٦٧ بشأن عودة النازحين من الضفة الشرقية الى ديارهم، ذكر ان السلطات الاسرائيلية قد وضعت العديد من العراقيل امام عودة النازحـــين ومنها [٥٠] .

١- ان اسرائيل اعلنت بواسطة الصليب الاحمر الدولي انها لا تستطيع قبول اكثر من ثلاثة آلاف نازح يومياً.
٢- ان السلطات الاسرائيلية قصَرت المدة مابين تسليم النماذج وقبول عودة النازحين الذين تشتمل على اسمائهم على اثنتي عشرة ساعة في اغلب الحالات .
٣- عمدت اسرائيل الى تجزئة العائلة الواحدة الى قسمين او اكثر واستثنت الشبان من العائلات الموافق عليها مما حال دون عودة هذه العائلات .
٤- استثنت اسرائيل عودة اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية الأونروا الذين نزحوا الى الضفة الشرقية بالعودة الى الضفة الغربية .
٥- كما ان اسرائيل استثنت ايضاً من الموافقة على عودة النازحين القادمين من القدس وبيت لحم وأريحا، كذلك النازحين المقيمين في مخيمات الطوارئ في الضفة الشرقية .
٦- وهو الاهم تحديد اسرائيل لإتمام العودة مابين الثامن عشر ولغاية الحادي والثلاثين من آب ١٩٦٧.

كما اوضح جمعة في حديثه السابق انه خلال المدة من الثامن عشر – الحادي والثلاثين من آب لم تتسلم السلطات الاردنية اكثر من (٥١٠٢) قسيمة اشتملت على اسماء (١٧.٧٤٩) نازحاً فقط، وعلى الرغم من العراقيل التي وضعتها السلطات الاسرائيلية امام عودة النازحين، تمكنت الحكومة الأردنية من اتمام اعادة ما تضمنته (٣٨٢٤) قسيمة تضم (١٤.٠٢٧) نازحاً، اما القسائم المتبقية لدى الحكومة الاردنية غير المنفذة فبلغت (١٣٦٢) قسيمة تتضمن (٣٧٢٢) نازحاً لم يسمح لهم بالعودة [٥١].

كما ذكر الامين العام في تقريره " **ان الاردن اعلن في التاسع من ايلول ١٩٦٧ ان مجموع الاشخاص الذين عادوا بلغ (١٤.٠١٥) و (١٤.٠٥٦ حسب قول اسرائيل)** "[٥٢] ، في حين ذكر المفوض العام لوكالة الاونروا في تقريره انه " **منذ الترتيبات التي اتخذت في تموز وآب من عام ١٩٦٧ والتي ادت الى عودة عدد يزيد عن (١٤٠٠٠) شخص الى الضفة الغربية، ومنذ ذلك الحين**

تمكن البعض الاخر من العودة لأسباب البؤس الشديد او لجمع شمل العائلات، والعدد الاجمالي لهؤلاء في المدة من ايلول ١٩٦٧ الى الثلاثين من حزيران ١٩٦٨ هو (٢٠٠٠) حسب المصادر الاردنية و(٣٠٠٠) حسب المصادر الاسرائيلية، ومع ذلك فأن هذه الارقام تقل عن عدد الاشخاص الذين انتقلوا من الضفة الغربية ومن قطاع غزة الى الضفة الشرقية للأردن في الفترة عينها " [٥٣].

ومن هنا أخفقت عملية اعادة اللاجئين والنازحين التي اعلنتها اسرائيل تحت تغطية اعلامية جيدة كدليل امام العالم على استعدادها للإسهام في سلم الشرق الاوسط جراء العقبات التي فرضتها اسرائيل، فبعد ان كانت النية الابتدائية لعملية عودة اللاجئين والنازحين تتجه نحو السماح بعودة (٢٠٠.٠٠٠) شخص، لم تسفر هذه العملية سوى عن عودة (١٤.٠٠٠) نازح [٥٤].

والملفت للنظر هنا انه خلال مدة الاسابيع الثلاثة عينها التي حددت لإعادة النازحين ذكرت المصادر الاردنية ان ما يقارب (١٠.٢٢٦) شخصاً اجتازوا نهر الاردن من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية فضلاً عن (٤.٥١٢) شخصاً قدموا من قطاع غزة وان مجموع هؤلاء يساوي او يزيد على مجموع من امكن اعادتهم الى الضفة الغربية، وجاء نزوحهم بسبب ما تعرضوا له من اضطهاد وترويع، الامر الذي ادى الى ازدياد المشكلة تعقيداً [٥٥].

ونظراً لعدم التزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ الصادر في الرابع عشر من حزيران ١٩٦٧ وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٢ الصادر في الرابع عشر من تموز ١٩٦٧ القاضيين بإعادة النازحين بعد عدوان الخامس من حزيران جميعهم ، اصدرت الجمعية العامة في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٦٧ القرار ٢٣٤١ الذي اعربت في الفقرة الاولى منه عن اسفها الشديد لعدم اتمام إعادة اللاجئين جميعاً وأكدت في الفقرة (باء) منه على قرارها المرقم ٢٢٥٢ القاضي بإعادة نازحي حرب ١٩٦٧ جميعهم[٥٦].

وحرصاً من الجمعية العامة على تنفيذ قرارها ٢٢٥٢ وإعادة جميع النازحين بعد الحرب، اصدرت في التاسع عشر من كانون الاول القرار ٢٤٥٢ الذي طالبت فيه اسرائيل **"اتخاذ التدابير الفعالة الفورية ليجري دون تأخير عودة اولئك الذين فروا من المناطق منذ نشوب الأعمال العدائية"**[٥٧].

وتنفيذاً لهذا القرار ذكر المفوض العام في تقريره السنوي انه " **في اواخر تموز ١٩٦٨ جّدد العمل بالتصاريح التي منحت بموجب المشروع الذي نفذ في تموز وآب من عام ١٩٦٧ ثم لم تستعمل ، وتم صرف (٢٥٠٠) ترخيص جديد مقابل التراخيص التي لم تكن قد استعملت، وخلال ذلك اتيح لعدد من سكان الضفة الغربية ان يعودوا اليها بموجب برنامج شمل العائلات الا ان لجنة الصليب الاحمر الدولية لا تملك أي أرقام عن العائدين الى الضفة الغربية في سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ لان حكومة إسرائيل هي التي كانت تتخذ الترتيبات المتعلقة بهم بواسطة السلطات البلدية في الضفة الغربية** " [٥٨].

وأضاف المفوض العام قائلاً " **ابلغت لجنة الصليب الاحمر الدولية المفوض العام ان (١٥٨) شخصاً عادوا في سنة ١٩٦٧ ، و (٢٠٣٢) في سنة ١٩٦٨ ، و (٣٣٠) في الشهور الثلاثة الاولى من سنة ١٩٦٩ ، وذلك بموجب مشروع جمع شمل العائلات الخاص بقطاع غزة، ومجموع هؤلاء (٢٥٢٠) شخص ، كما ان (٤٤٩) مشرداً سورياً عادوا الى مرتفعات الجولان في سنة ١٩٦٩، وهناك تراخيص لم تستعمل بعدد (٢٦٣) شخصاً آخرين ولم يكن احد من هؤلاء الذين عادوا الى مرتفعات الجولان مسجلاً في عداد اللاجئين ، اما الارقام الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة فلا تميز بين اللاجئين والمشردين الآخرين – اي النازحين-** " [٥٩].

استمرت الجمعية العامة وخلال دوراتها المتعاقبة بالتأكيد على قرارها رقم ٢٢٥٢ في الرابع من تموز ١٩٦٧ من خلال قرارات عدة أصدرتها الجمعية العامة وعلى عقب سنوات متوالية ومنها القرار ٢٥٣٥ في العاشر من كانون الاول ١٩٦٩ [٦٠]، والقرار ٢٦٧٢ في الثامن من كانون الأول١٩٧٠ [٦١].

لكن بالرغم من هذه القرارات كلها لم تلتزم السلطات الاسرائيلية بها ولم تسمح بالعودة الا لتلك الأعداد القليلة من النازحين التي تم ذكرها، ولأغراض الدعاية والأعلام وليس بدافع الواجب تجاه اولئك الذين هجروا بسبب اعمالهم العدوانية وما اقترفوه من عمليات ارهابية ضدهم، وبذلك فقد تبددت آمال اللاجئين وابدوا خيبة املهم في العودة الى ديارهم التي كانوا يقيمون فيها قبل حرب ١٩٦٧ ، وبتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين كجزء من السلم العادل الذي دعا اليه مجلس الامن في قراره ٢٤٢ في الرابع عشر من حزيران ١٩٦٧.

ومرة اخرى فشلت الامم المتحدة في تحقيق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وأراضيهم، وان فشلها هذا مرده الى عاملين: الاول فقدانها للقوة المنفذة، فلطالما عجزت الامم المتحدة في الانتقال من مرحلة اتخاذ القرار الى تنفيذه، فكثيراً ما كانت الدول التي صدر القرار بحقها دولاً قوية (او حتى الضعيفة) منها يصعب اجبارها على تطبيق القرار، اما العامل الثاني هو ان اتخاذ الأجراءات التنفيذية كثيراً ماكانت تصطدم بإرادات الدول الكبرى التي تملك حق النقض لقرارات الامم المتحدة غير المنسجمة مع مصالحها وعلى رأسها الولايات المتحدة الداعمة الاساسية لاسرائيل. ان هاتين الثغرتين تفرغان الامم المتحدة من دورها وتحولها الى مجرد اداة بيد الدول الكبرى نظراً لكون موافقتها مبنية على اساس مصالحها المادية والمعنوية وليس نتيجة للشكل الذي يصل اليه قرار الامم المتحدة (٦٢).

وهذا ما اتضح في القرارات كافة التي صدرت بشأن الصراع العربي - الاسرائيلي وكذلك بشأن مشكلة اللاجئين التي لم يستطع اي منها اجبار اسرائيل على تنفيذ مضمونه او الالتزام به ومادام النظام الدولي قائماً على تفرد الولايات المتحدة فيه والتي تدعم بالمطلق المخططات والمشاريع الأستيطانية الاسرائيلية.

لهذا فأن الهدف الاسرائيلي المدعوم امريكياً قد جعل القضية الفلسطينية من دون حل او تسوية الى ابعد مدى زمني ممكن، وهذا بدوره يعني بقاء مشكلة اللاجئين عالقة دون حل وتناط مسؤوليتها على عاتق وكالة الغوث الدولية الاونروا التي جّددت ولايتها لتقديم الاغاثة لنازحي حرب ١٩٦٧ .

ثانياً : موقف وكالة الاونروا من نازحي ١٩٦٧

عند وقوع الاعمال العدائية في حزيران ١٩٦٧ نزح قرابة (٢٠٠.٠٠٠) شخص من الضفة الغربية وقطاع غزة الى الضفة الشرقية للاردن، ونتيجة لذلك تحمل الاردن العبء الاكبر لهؤلاء النازحين، فضلاً عما كان لديها من لاجئين عقب حرب ١٩٤٨ (٦٣).

ويتضح ذلك العبء من خلال استعراض الاحصائية الكلية لأعداد اللاجئين في الاردن مضافاً اليها اعداد النازحين بعد الحرب حسبما وردت في تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا الذي قال فيه " **في الاردن كان هناك حوالي (٧٢٤.٠٠٠) لاجئ مسجل لدى الوكالة قبل الاعمال العدائية ومن بين هؤلاء من كان يقيم مؤقتاً خارج منطقة عمليات الوكالة ، وبعد النزوح الجماعي الى الضفة الشرقية للاردن**

اصبح عدد اللاجئين المسجلين الذين لا يزالون مقيمين في الضفة الغربية يقدر بحوالي (٢٤٥.٠٠٠) وعدد المقيمين في الضفة الشرقية للاردن بحوالي (٤٥٥.٥٠٠) فضلاً عن حوالي (٣٨.٥٠٠) لاجئ مسجل من غزة دخلوا الضفة الشرقية عقب وقوع الاعمال العدائية ، ومع ذلك فأن العدد الاجمالي وقدره (٤٩٤.٠٠٠) لابد ان يكون مشتملاً على بعض الوفيات وحالات الغياب غير المبلغ عنها "[٦٤].

ثم اشار المفوض العام الى "**ان وقت كتابة هذا التقرير كانت الحالة في الضفة الشرقية للأردن ما تزال غير واضحة وذلك نتيجة للاستمرار في التحركات السكانية طوال العام ولصعوبة الحصول على ارقام دقيقة**"، ثم يُتابع قائلاً: "**وبالاضافة الى اللاجئين المسجلين لدى الوكالة والموجودين الان في الضفة الشرقية والبالغ عددهم (٤٩٤.٠٠٠)، قامت حكومة الاردن بتسجيل حوالي (٣٣٧.٥٠٠) شخص مشرد من الضفة الغربية وحوالي (٨.٥٠٠) شخص مشرد من غزة ومجموع ذلك (٢٤٦.٠٠٠) شخص مشرد واذا اضيفوا الى اللاجئين المسجلين لدى الوكالة وهم (٤٩٤.٠٠٠) كانت جملة عدد اللاجئين المشردين الذين يعيشون في الضفة الشرقية للاردن هو (٧٤٠.٠٠٠) شخص** "[٦٥].

ومن خلال استعراض اعداد اللاجئين والنازحين الذين يقيمون في الاردن بعد عدوان ١٩٦٧ يتضح لنا مدى صعوبة الموقف وخطورته، سواء أكان ذلك بالنسبة الى الحكومة الاردنية ام بالنسبة للاجئين انفسهم .

ولتخفيف وطأة المأساة الكبيرة التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون عقب حرب ١٩٦٧، سارعت جهات كثيرة لتقديم الإغاثة ومد يد العون لهم، والى ذلك اشار المفوض العام لوكالة الاونروا في تقريره السنوي قائلاً "**كانت مساعدات الطوارئ التي قدمت للاجئين العرب في الشرق الأوسط في صيف ١٩٦٧ عملية مشتركة أسهم فيها بنصيب اساسي كل من الحكومات المعنية مباشرةً والحكومات المتبرعة الاخرى، والصليب الاحمر، والهلال الاحمر، والوكالة نفسها، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والهيئات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية القومية والدولية كما أسهم فيها افراد لا حصر لهم ولا عدد في انحاء كثيرة من العالم**"[٦٦].

وبقدر تعلق الموضوع بموقف الوكالة من نازحي حرب ١٩٦٧، تحتم على الوكالة بوصفها وكالة للأمم المتحدة قديمة العهد بالمنطقة ومتصلة اتصالاً وثيقاً بالمشكلة، ان تقوم بدور الوسيط ومصدر المعلومات في الامور التي تهم الجميع(٦٧)، وسارعت بالتعاون مع حكومة الاردن بالعمل على إغاثة ومساعدة اللاجئين والنازحين الجدد بعد الاعمال العدائية، وفي سبيل ذلك عمدت الوكالة الى وضع برنامج خاص لإغاثة نازحي الحرب من الفلسطينيين ومنكوبيهم سُميَ هذا البرنامج (ببرنامج الطوارئ)، وأول عمل قامت به الوكالة ضمن هذا البرنامج بناء مخيمات الطوارئ(٦٨)، فبينما وجد حوالي نصف الاشخاص الذين شُردوا من الضفة الشرقية المأوى لدى اصدقائهم او أقاربهم، فأن عدة آلاف منهم ظلوا بادئ الامر بلا مأوى تحت الاشجار او في العراء، والباقون أُنزلُوا في مباني المدارس الحكومية او مدارس الوكالة وفي المساجد وغيرها من المباني العامة [٦٩].

ولمساعدة هؤلاء النازحين انشأت الوكالة، وفور توقف الاعمال العدائية، سبعة معسكرات لمواجهة الحالة الطارئة في وادي الاردن في الضفة الشرقية منه، كما وضع برنامج لتحسين الاحوال في المعسكرات خلال فصل الشتاء، كما تم انشاء الف مأوى ذي هيكل خشبي وكان العمل جارياً في انشاء الفي مأوى اخرين قبل نهاية عام ١٩٦٧ ، وفضلاً عن ذلك تقدم العمل في انشاء المراحيض وتوفير موارد المياه واعداد الممرات وقنوات تصريف المياه [٧٠].

وقد تمكنت وكالة الاونروا من اسكان (٦٠.٠٠٠) شخص من النازحين، و (٤٥.٠٠٠) من المسجلين من قبل لدى الوكالة من الفلسطينيين الذين اصبحوا لاجئين اثر حرب ١٩٤٨ وكانوا يقيمون في معسكرات الوكالة في الضفة الغربية [٧١].

الا ان تجدد نشوب الاعمال العدائية في شباط ١٩٦٨ عبر نهر الاردن(معركة الكرامة)[٧٢] ادى الى ترك اللاجئين مخيمات الوادي واللجوء الى المرتفعات بحثاً عن اماكن اكثر اماناً، وبذلك يكونوا قد نزحوا للمرة الثالثة، ولمواجهة الموقف دبرت الوكالة أمكنة إقامة لما يقرب من (٧٥.٠٠٠) لاجئ كانوا قد هجروا المعسكرات في وادي الاردن الشرقي في شباط ١٩٦٨ نتيجة للاعمال العدائية التي جرت في ذلك الحين، ثم بدأت الوكالة العمل على انشاء عشرة مخيمات طوارئ جديدة ستة منها في الضفة الشرقية واربعة في سوريا[٧٣].

وبعد اسبوعين تقريباً من وقف اطلاق النار، طلبت الحكومة الاردنية من الوكالة ان تأخذ على عاتقها مسئولية أنشاء وإدارة ستة من المخيمات التسعة [٧٤] التي تقرر إنشاؤها، وقد وافقت الوكالة على الطلب فور صدوره[٧٥].

باشرت الوكالة بالعمل على انشاء المخيمات الستة التي كُلفت بإنشاءها، بسعة تتراوح من ٥٠٠٠ – ١٠.٠٠٠ شخص لكل واحدة منها(٧٦، وتمت إقامة تلك المخيمات في منطقة التلال شمال جنوب عمان وزودت على عجل بالمرافق الصحية وموارد المياه ووسائل تصريف المياه كما تم انشاء الطرق الموصلة لتلك المخيمات ، وتولت الوكالة ادارة خمسة من تلك المخيمات الستة [٧٧]، في حين تولت جمعية الاسد والشمس الايرانية ادارة المعسكر السادس في زيزيا جنوب عمان وإغاثة ٥ آلاف لاجئ المقيمين في هذا المخيم [٧٨].

وتشمل مخيمات الطوارئ المقامة في الضفة الشرقية للاردن كل مما يأتي : مخيم البقعة أكمل انشاءه عام ١٩٦٨ ويضم ٥٠٠٠ خيمة لإيواء ٢٦.٠٠٠ لاجئ ونازح، ومخيم الحصن أكمل انشاءه عام ١٩٦٨ لإيواء ١٢.٥٠٠ لاجئ ونازح، ومخيم جرش أكمل انشاءه عام ١٩٦٨ لإيواء ١١.٥٠٠ لاجئ ونازح، ومخيم ماركا وتعرفه السلطات الاسرائيلية بمخيم حطين أكمل انشاءه ايضاً عام ١٩٦٨، ومخيم سوف انشأ عام ١٩٦٧ وتم اخلاء المخيم في تشرين الاول ١٩٦٧ بسبب ظروف الشتاء القاسية وتم اسكان قاطنيه في مخيم مؤقت من الخيام في وادي الاردن، وتم اخلاء هذا المخيم المؤقت في عام ١٩٦٨ بعد تصاعد الاعمال العسكرية في الاردن، وتمت اعادة اللاجئين والنازحين الى مخيم سوف، واخيراً مخيم الطالبية وانشأ عام ١٩٦٧ لإيواء ٥٠٠٠ نازح، ويمتاز هذا المخيم عن بقية مخيمات الطوارئ الاخرى من ان سكانه هم بشكل اساسي من النازحين وليسوا من اللاجئين [٧٩].

اما في سوريا فقد تم إيواء النازحين في المدارس التابعة للوكالة عقب الاعمال العدائية مباشرةً لما يقرب من (٣٠٠٠) شخص من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين الذين فروا من منطقة القنيطرة والبالغ مجموعهم ١٦٠٠٠ لاجئ ثم نقلوا بعد ذلك الى مخيمات الطوارئ[٨٠]، وتشمل هذه المخيمات كل مما يأتي : مخيم درعا انشئ القسم الجديد منه – ويقع بجانب القسم القديم الذي انشأ عام ١٩٥٠ – في عام

١٩٦٧ لإيواء (٤٢٠٠) لاجئ من القنيطرة في الجولان، ومخيم قبر الست ومعظم قاطنيه من النازحين فضلاً عن لاجئي ١٩٤٨ ومخيم الجرمانا (٨١).

واشار المفوض العام في تقريره السنوي لعام ١٩٦٦-١٩٦٧ الى انه " **في منتصف آب كان قد تم إيواء (٧٣.٢٠٠) شخص في المخيمات الستة الجديدة و (٤٩.٢٠٠) شخص في معسكرات تديرها الوكالة و (٢٤.٠٠٠) شخص في المخيمات الثلاثة الاخرى، وقد كان ضمن سكان المعسكرات التي تديرها الوكالة لاجئون مسجلون لديها، وآخرون من الاشخاص الذين شُردوا مؤخراً**"(٨٢).

لم تقتصر خدمات البرنامج الطارئ للوكالة على إنشاء المخيمات فحسب، وانما تضمن خدمات اخرى، ففي الضفة الشرقية وخلال الاسابيع القليلة الاولى، قامت الوكالة بتقديم وجبات مطهية لأشخاص من المشردين خلاف اللاجئين المسجلين لديها، وقد بلغ عدد الوجبات المطهية الموزعة يومياً حوالي (٧٥.٠٠٠) وجبة، وفي الوقت نفسه استمرت الوكالة في برنامجها العادي لتوزيع حصص الإعاشة والتغذية الاضافية على الاشخاص المشردين الذين كانوا مسجلين لديها من قبل، وفضلاً عن ذلك قامت، بمساعدة مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف)، بتزويد هؤلاء الاشخاص بمقادير اضافية من البروتينات ووزعت على كل الاطفال حتى سن الخامسة عشر مقادير من اللبن والفيتامينات بالاضافة الى وجبة يومية ساخنة(٨٣).

كذلك زادت الوكالة توزيع حصص الإعاشة الأساسية بحوالي (٣٠٠٠٠) حصة لمواجهة احتياجات أسر اللاجئين المسجلين الذين أصبحوا معوزين بسبب الظروف الطارئة، كما وزعت على الاشخاص غير المسجلين أغذية قدمتها الحكومة(٨٤).

وفضلاً عن ذلك، قامت الوكالة وبمساعدة بعض الجمعيات الخيرية بتقديم وجبة ساخنة واحدة يومياً الى النازحين المقيمين في المخيمات، ووزعت اغذية بروتينية تتألف من اللحوم المحفوظة والأغذية المركزة على جميع النازحين المقيمين في المخيمات وعلى عدد من الذين تُعرف حالتهم بانها تتسم بالبؤس الشديد وان كانوا مقيمين خارج المعسكرات، كما اقامت الوكالة في المعسكرات الجديدة خيماً كبيرة الحجم لغرض استعمالها مراكز صحية ومراكز للتغذية ثم مدارس لأبناء اللاجئين (٨٥).

وقد سارت معونة الطوارئ في الضفة الغربية وفي غزة على نمط مشابه، فبعد توقف الأعمال العدائية عادت خدمات الإغاثة التي تقدمها الوكالة بأسرع ما يمكن، واستؤنف توزيع حصص الإعاشة في وقت مبكر هو الثاني عشر من حزيران ١٩٦٧، كما استؤنفت بسرعة كذلك الخدمات الطبية والصحية وخدمات التغذية الاضافية، ورُخص بتوزيع عدد اكبر من حصص الإعاشة لكي تشمل أشخاصاً ليسوا من المستفيدين عادةً من حصص الإعاشة ومن بين هؤلاء (٥٠.٠٠٠) طفل وأكثر من (٦٠٠٠) شخص من المشردين من القرى الامامية المحاذية لخطوط الهدنة، واكثر من (١٠٠٠) لاجئ آخر من المحتاجين[٨٦].

وكذلك في غزة، رُخص بتوزيع عدد اكبر من حصص الإعاشة الاساسية لمواجهة احتياجات الذين يعانون البؤس نتيجة فقدان دخلهم بسبب الأعمال العدائية، وفي كلتا المنطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تلقى الاطفال المحتاجون ممن هم دون الخامسة عشرة كميات خاصة من اللبن ووجبات يومية ساخنة، كما قدمت الوكالة مقادير اضافية من البروتينات على شكل لحم معلب ومزيج من دقيق الذرة وفول الصويا واللبن، وكذلك حصص جافة اضافية الى فئات معينة من بينها فئتا الحوامل والمرضعات، وقد سار دون تأخير اصلاح (٤٠٠) مأوى من مآوي اللاجئين في غزة كانت قد اصابتها اضرار الحرب[٨٧].

كما قررت الوكالة ان تبذل مساعيها بصفة جماعية لدى الامين العام للامم المتحدة لأتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمل سلطات الاحتلال الصهيونية على الاذعان لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن، وللتبصير الى خطورة ما تقترفه هذه السلطات من جرائم القتل وترويع الاهالي العرب لحملهم على ترك اراضيهم وديارهم [٨٨].

والى جانب مواجهة الحالة الطارئة للنازحين واللاجئين الفلسطينيين والمتمثلة بإنشاء مخيمات الطوارئ لإيوائهم وتقديم خدمات الإغاثة لهم، تعين على الوكالة نتيجة للأعمال العدائية في حزيران ١٩٦٧ ان تواجه مشاكل تنفيذية غير عادية . وكانت اولى تلك المشاكل ضرورة إقامة هيكل اداري جديد في عَمان لأن مقرها الاداري في الاردن كان في السابق في مدينة القدس التي اصبحت تحت الاحتلال الاسرائيلي[٨٩].

وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كانت إحدى المشاكل الخطيرة التي واجهت الوكالة تتمثل في تأمين بقاء خطوط الامدادات مفتوحة بالرغم من الصعوبات والتأخيرات الناشئة عن اضطراب الملاحة عقب إغلاق قناة السويس وما ترتب على ذلك من ضرورة نقل الشحنات فيما بين البواخر عبر ميناء بيروت[٩٠]، وكان الميناء يفرض على الوكالة رسماً عن كل طن من اللوازم يتم تفريغه من الميناء بل اكثر من ذلك لم يكن يسمح لها بنقل كميات الدقيق والسكر الى الاردن مباشرةً بالطرق لوجود اتفاق ثلاثي معقود سنة ١٩٥٠ بين حكومات لبنان وسوريا والاردن، مما يجعل من الضروري نقل تلك البضائع بسكك الحديد بما يشكل ذلك من تكلفة اعلى للوكالة [٩١].

كما ظهر تعقيد اخر يتعلق بموظفي الوكالة، ففي السادس عشر من حزيران ١٩٦٧ ذكرت مصادر ديوان الموظفين في عمان ان ما يقارب (١٧٥٠) موظفاً من اصل (٨.٠٠٠) موظف وموظفة في الضفة الغربية نزحوا الى الضفة الشرقية اثر الحرب[٩٢] ، وفي الخامس والعشرين من حزيران ذكرت مصادر توصف بأنها مطلعة في عمان ان عدد الموظفين النازحين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية يزيد على (٢٥٠٠) موظف، وان هذا العدد يشمل موظفي بعض البلديات في الضفة الغربية ، وان هذا النزوح للموظفين قد سبب ارباكاً وعرقلةً في سير عمل الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة – اي المناطق المحتلة – خاصةً وان موظفي الوكالة المحليين وبعض موظفيها الدوليين لم يتمكنوا من الانتقال الى تلك المناطق اثناء تأديتهم لمهامهم الرسمية [٩٣].

والى جانب المشاكل الاخرى، لحقت بممتلكات الوكالة خسائر كبيرة إثر العمليات العدائية عام ١٩٦٧، فبلغت خسارتها نتيجة لتدمير مخيمات اللاجئين خلال الحرب نحو (٧٠٨.٦١٠) دولار، وما مقداره (٨٣.٢٨٧) دولار مقابل خسارتها في الممتلكات الموجودة في مكان رئاستها في القدس، كما بلغت خسائر الدمار الذي لحق بتسع مدارس في غزة نحو (١٢.٤٩٨) دولارا"، اما خسارتها في الملاجئ فتضمنت تدمير (٣٩٥) ملجأ خلال الحرب وبعدها مباشرةً [٩٤].

كما ان الكثير من سيارات الوكالة كان مصيره الدمار او الإستيلاء او السرقة، وقد انقطعت الاتصالات الهاتفية وفي بعض المناطق لم تكن قد اعيدت الى حالتها الاولى حتى نهاية آب، ثم ان الخسائر في

المعدات واللوازم بسبب التدمير والنهب كانت جسيمة، وقد اتضح فيما بعد – حسبما اشار المفوض العام في تقريره – ان مجموعها يقدر بمبلغ (٨٠٠.٠٠٠) دولار[٩٥].

ان هذه المشاكل التي عانت منها الوكالة مضافاً اليها خسائر الحرب التي لحقت بها جعلت الوكالة تعاني عجزاً مالياً شديداً في ميزانيتها، الامر الذي من اجله طالبت الوكالة تزويدها بالمال والادوية من اجل منكوبي الحرب في الشرق الاوسط، وفي بيان صادر عن المفوض العام لوكالة الاونروا في الثاني عشر من حزيران ١٩٦٧ اعلن فيه **"ان الحرب في الشرق الاوسط خلفت وراءها دماراً واسعاً وسببت آلاماً لعدد كبير من الناس بينهم اللاجئون الفلسطينيون"**، ثم اضاف **"ان الوكالة مكلفة الان بمهمات طارئة ومسؤوليات اضافية والمفوض العام يناشد الحكومات والوكالات الخاصة والافراد بالتبرع لمساعدة المنكوبين من اللاجئين بتقديم المال والادوية وهناك حاجة الى المال بشكل اساسي لشراء خيام وبطانيات وسيارات بدلاً من تلك التي دمرت في الحرب"** [٩٦].

وفي الرابع عشر من حزيران ١٩٦٧ دعم الامين العام للامم المتحدة بقوة نداء مندوب وكالة الاونروا وألقى بياناً جاء فيه " **الى جميع الحكومات والوكالات الطوعية والمتبرعين بشكل شخصي ليهبوا الى مساعدة اللاجئين وضحايا الحرب عن طريق تقديم الاموال او مواد الاسعاف الضرورية الى الوكالة خاصة المضادات الحيوية وضمادات الاسعاف"**، واشار الامين العام في بيانه الى ان **"النزاع جاء بمآسي وصعوبات لعدد لايحصى من الابرياء بما فيهم الكثير من اللاجئين الذين كانوا يقيمون في المناطق التي تحتلها الان القوات الاسرائيلية** " [٩٧].

كما وجهت الجمعية العامة نداءاتها الى الحكومات والمنظمات والوكالات الحكومية وغير حكومية بالتبرع الى الوكالة والتعاون معها لمساعدة اللاجئين، في قرارها رقم ٢٢٥٢ في الرابع عشر من تموز ١٩٦٧، فقد تضمنت الفقرتان ٨ و ٩ من القرار مناشدة الحكومات وكذلك المنظمات والافراد بتقديم التبرعات الخاصة الى وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم والى المنظمات الاخرى الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية [٩٨].

وفي السادس عشر من ايلول والرابع من تشرين الأول من عام ١٩٦٧ قام الامين العام باعلام الجمعية العامة بتنفيذ الفقرتين ٨ و ٩ من قرارها رقم ٢٢٥٢، وذكر الامين العام انه تلقى الردود من

اثنتين وأربعين من الدول الاعضاء وستا" من الدول غير الاعضاء ، وذكر التقرير ان اربع حكومات قد اعربت عن اسفها لعدم تمكنها من التبرع " [٩٩]، كما ذكر المفوض العام لوكالة الاونروا في تقريره " ان عملية تقديم مساعدات الطوارئ للاجئين العرب في الشرق الادنى في صيف عام ١٩٦٧ كانت عملية مشتركة اسهم فيها بمساهمات اساسية كل من الحكومات المعنية مباشرةً والحكومات المتبرعة الاخرى والصليب الاحمر والهلال الاحمر والوكالة نفسها واليونسيف والوكلات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية القومية والدولية كما اسهم فيها افراد لا حصر لهم ولا عدد في انحاء كثيرة من العالم "(١٠٠).

وقد شكر المفوض العام في تقريره المتبرعين العديدين على استجابتهم السخية الفورية للنداءات الموجهة لاستدرار العون وقت الاعمال العدائية وطوال عام ١٩٦٧ و ١٩٦٨ اذ استمر معظم هؤلاء المتبرعين انفسهم حسب ما جاء في التقرير في تقديم الاموال واللوازم للتخفيف حاجة اللاجئين، اما الجمعيات الخيرية فقد دعمت جهود الوكالة في سخاء وفهم الى اقصى مقدورها[١٠١].

وهكذا يتضح ان وكالة الاونروا وعلى الرغم من الاعباء والضغوط التي واجهتها من جراء استمرار حالة الطوارئ في الضفة الشرقية فضلاً عن المشاكل المالية والتنفيذية التي لحقت بها عقب الاعمال العدوانية عام ١٩٦٧، تمكنت بفضل التبرعات السخية المقدمة من جهات مختلفة-كما اشار الى ذلك المفوض العام في تقريره- فضلاً عن الجهود المبذولة من قبل المفوض العام للوكالة وموظفيها، من توفير المساعدة الانسانية اللازمة للاجئين والنازحين الموجودين في الضفة الشرقية فضلاً عن المحتاجين شديدي الحاجة الى المساعدة الإنسانية الفورية نتيجة للاعمال العدائية الأخيرة.

الخاتمة

يمكن إجمال أهم النتائج الذي خلص إليها البحث بالاتي:

*لم تنجح الأمم المتحدة في اتخاذ قرار يُلزم إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية التي احتلتها بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، فعلى الرغم من قيام مجلس الأمن بإصدار عدة قرارات تدين العدوان الاسرائيلي على الاراضي العربية، الا انها تحددت فقط بالدعوة الى وقف اطلاق النار من دون التصدي الى الانسحاب من الاراضي المحتلة، ويرجع ذلك الى تصلب الموقف الامريكي وضغطه على تبني مشاريع قراراته الهادفة الى وقف اطلاق النار دون مطالبة اسرائيل بالانسحاب من الاراضي التي احتلتها، وحتى بعد تبني مجلس الامن لمشروع القرار البريطاني الذي عرف بقرار رقم ٢٤٢ في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ والذي اشتهر بوصفه الحل الدولي المطروح والنص الاساسي لمحاولات التسوية كلها، الا ان قراءة سريعة لفقرات هذا القرار تُظهر ان مجلس الامن فشل في اصدار قرار يجبر اسرائيل على سحب قواتها من الاراضي العربية التي احتلت في الخامس من حزيران ١٩٦٧، اذ ان صياغة هذا القرار تمت بغموض مقصود في البند الاساسي المتعلق بالإنسحاب ،بالشكل الذي جعل منه لا يعني بالضرورة الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة، وان ادخال هذا الغموض في النص جاء متعمداً ليكون ثمة مجال للتعديلات في حدود اسرائيل قبل حرب حزيـــران ١٩٦٧، لذا فإن اصرار الحكومة الأمريكية على عدم ادانة اسرائيل بالعدوان ورفضها انسحابها من الاراضي العربية، ادى الى شلل مجلس الامن وحال بينه وبين ممارسة صلاحياته الدولية في ايقاف العدوان ورده على اعقابه.

* بعد فشل الامم المتحدة في إرغام اسرائيل على الانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية عقب عدوان ١٩٦٧، ازدادت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خطورةً، فقد تسبب العدوان الاسرائيلي في الخامس من حزيران ١٩٦٧ في نزوح ما يقارب (٢٠٠.٠٠٠) شخص من الضفة الغربية وقطاع غزة الى الضفة الشرقية من الاردن، مؤديةً بذلك الى ظهور مشكلة جديدة هي مشكلة النازحين الفلسطينيين لتضاف الى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين السابقين عقب حرب ١٩٤٨ وتزيدها سوءاً وتعاظماً، اما فيما يتعلق بعودة النازحين الفلسطينيين، لم تستطع الامم المتحدة وللمرة الثانية من تحقيق العودة للنازحين

الفلسطينيين عقب عدوان ١٩٦٧، بعد ان فشلت في تحقيقها للاجئين الفلسطينيين في حرب ١٩٤٨، فعلى الرغم من قيام الجمعية العامة بإصدار قرارها المرقم ٢٢٥٢ الذي طالبت فيه حكومة اسرائيل وبصورة مباشرة (اتخاذ التدابير الفعالة لعودة السكان الذين فروا من المنطقة منذ نشوب الاعمال العدائية)، الا ان إسرائيل لم تلتزم بتنفيذ هذا القرار ولم تسمح بالعودة الا لعدد قليل من النازحين لم يتجاوز (١٤.٠٠٠) شخص من اصل (٢٠٠.٠٠٠) نازح، وبذلك فشلت الامم المتحدة في تحقيق العودة للنازحين الفلسطينيين، وان فشلها هذا مرده الى عاملين: الاول ضعف الجهاز التنفيذي لدى الامم المتحدة، والثاني اصطدام الاجراءات التنفيذية للامم المتحدة بإرادات الدول الكبرى التي تملك حق النقض لقرارات الامم المتحدة غير المنسجمة مع مصالحها وعلى رأسها الولايات المتحدة الداعمة الاساسية لاسرائيل.

*نظراً لفشل الامم المتحدة في تحقيق العودة للنازحين الفلسطينيين عقب عدوان ١٩٦٧، فقد انيطت مسؤوليتهم على عاتق وكالة الاونروا التي سارعت بالتعاون مع حكومة الاردن بالعمل على إغاثة ومساعدة اللاجئين والنازحين الجدد بعد الاعمال العدائية، وقد تمكنت بفضل التبرعات المقدمة من جهات مختلفة القيام بتنفيذ برنامج الطوارئ لإغاثة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وتضمن هذا البرنامج انشاء عشرة مخيمات طوارئ في الضفة الشرقية وسوريا لإيواء اللاجئين، فضلاً عن تقديم وجبات الطعام، والخدمات الطبية، كما عملت الوكالة على زيادة مخصصات الإعاشة الاساسية لتشمل اللاجئين والنازحين غير المسجلين لدى الوكالة، واستطاعت الوكالة رغم الأضرار التي لحقت بها جراء الاعمال العدائية ان تقدم الإغاثة المطلوبة للاجئين وتخفف من الآمهم ومحنتهم.

الهوامش

(١) الاونروا: وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتعرف اختصاراً بالاونروا unrwa، تأسست بموجب قرار الجمعية العام رقم ٣٠٢ في ٨ كانون الاول ١٩٤٩ كوكالة متخصصة ومؤقتة بهدف تقديم الاغاثة للاجئين الفلسطينيين، على ان تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وتقدم الوكالة خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمأوى والقروض الصغيرة والمساعدات الطارئة الى لاجئي فلسطين المقيمين في ميادين عملها الخمسة وهي كل من الاردن وسوريا ولبنان وقطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، ويتم تمويل الأونروا بالكامل تقريباً من خلال التبرعات الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة،ومقرها الرئيسي في عمان وفينا. للمزيد ينظر الموقع الالكتروني للاونروا www.unrwa.org

(٢)عرفت الاونروا النازح الفلسطيني بأنه كل فلسطيني غادر او شّرد عن ارضه او منع من العودة اليها بسبب الحرب المباشرة في حزيران ١٩٦٧ او ذيولها اللاحقة من اوامر عسكرية وادارية لسلطات الاحتلال والذين منحو تصاريح للمغادرة الى شرق الاردن او غيرها من الاقطار على امل ان يعودوا اليها ولكن نتيجة تعقيدات اسرائيلية منعو من العودة، للمزيد.ينظر:- علاء زقوت،تعريف اللاجئ والنازح الفلسطيني في اطار حق العودة ،المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ،موقعه على الانترنت *www.malaf.info* ؛ جواد الحمد، مصدر سابق،ص ٥٩٤.

اما التعريف الفلسطيني للنازح هو: اولئك الافراد وعائلاتهم واسلافهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية او قطاع غزة او كانوا غير قادرين على العودة الى منازلهم نتيجة حرب ١٩٦٧.ينظر: سامرة عبد عقروف،تعريف اللاجئون الفلسطينيون ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، موقعها على الانترنت (٣www.najah.edu) اللاجئ هو" ذلك الشخص الذي ترك بلده لاعتقاد حقيقي وجدي بالخوف من الاضطهاد في حياته او كيانه ،بسبب عرقه او دينه او جنسيته او رأيه السياسي" وبناءً على ذلك يمكن تعريف اللاجئين الفلسطينيين بانهم "جميع اولئك الفلسطينيين والمنحدرين منهم الذين طردوا او اجبروا على ترك بيوتهم للفترة مابين تشرين الثاني ١٩٤٧ – مشروع التقسيم – وكانون الثاني

١٩٤٩– هدنة رودس- من الاراضي التي سيطر عليها اسرائيل. للمزيد ينظر:- رشيد عمارة الزيدي، مشكلة اللاجئين ومفاوضات الوضع النهائي ،نشرة مركز الدراسات الفلسطينية،جامعة بغداد،العدد١ ،كانون الثاني٢٠٠٠،ص ٦،اما الاونروا فقد عرفت اللاجئ الفلسطيني بأنه (الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من ١ حزيران ١٩٤٨ حتى ١٥ ايار ١٩٤٨ والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب ١٩٤٨. للمزيد ينظر: جواد الحمد، المدخل الى القضية الفلسطينية، ط ٦، منشورات مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٩،ص ٥٩٩.

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ط ١، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٠١١.

(٥) للاطلاع اكثر على تفاصيل القرار ينظر:- التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٦ – ١٥ حزيران ١٩٦٧ ،الجمعية العامة – الوثائق الرسمية، الملحق رقم ١، (أ/١٠٧٦)، نيويورك ،١٩٦٨،ص ١٨.

(٦)جورج ديب،العدوان الاسرائيلي في الامم المتحدة ،م.ت.ف – م.أ ،بيروت،١٩٦٨،ص ٣٥.

(٧) ينظر نص هذه القرارات في :جورج طعمة، قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين١٩٤٧– ١٩٧٤، ط ٢ موسعة ومنقحة، م.د.ف، بيروت، مركز الوثائق والدراسات ،ابو ظبي،١٩٧٥،ص ص ١٩٥-١٩٦.

(٨)جون هادوين وجوهان كوفمان ،اتخاذ القرارات في الامم المتحدة ،ترجمة، محمد سعيد الناعم، دار الاتحاد العربي للطباعة ،القاهرة ،د.ت،ص ٤١.

(٩) للاطلاع اكثر على تفاصيل هذه القرارت ينظر:- التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ – ١٥ حزيران ١٩٦٨، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة والعشرون،الملحق رقم١، (أ/١٠٢٧)، نيويورك،١٩٦٩، ص ٣٢.

(١٠)جورج ديب، مصدر سابق، ص ٤١؛ جلنار النمس، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (١٩٤٧ – ١٩٧٣) قرارات ومواقف ، مجلة شؤون فلسطينية، م.أ- م.ت.ف، بيروت، العدد ٩٧،كانون الاول ١٩٧٩،ص ٨٦.

(١١) م.د.ف، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧،مصدر سابق ،ص ١٠٢٣.

(١٢) للاطلاع على تفاصيل تلك المشاريع ينظر:- منير الهور وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٨٥ ، ط ٢ ، دار الجليل للنشر، عمان ، ١٩٨٦، ص ص ٧٤- ٧٨ ؛ جورج ديب ،مصدر سابق ، ص ص ٤٣ – ٥٠ .

(13)Michael R. Fischbach, Records of Dispossession, Palestinian Refugee Property and the Arab- Israieli Conflict, Columbia University Press, New York, 2003,p.328.

(١٤) ليندون جونسون *Lyndon Johnson* : هو الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة خلال المدة (١٩٦٣ - ١٩٦٩)، عمل لمدة طويلة بالكونغرس و كان من أهم قادة الحزب الديموقراطي، اصدر تشريعات ليبرالية من ضمنها قانون الحقوق المدنية، زاد من عدد القوات الامريكية في حرب الفيتنام من ١٦ – ٥٥ الف، تم انتخابه كرئيس للولايات المتحدة عام ١٩٦٤ باكتساح بعد اغتيال الرئيس جون اف كيندي ، ركز على صنع السلام وكان معروفاً بشخصيته الاستبدادية ولوي ذراع الشخصيات السياسية. للمزيد ينظر:-

Encyclopaedia Britannica, Lyndon Johnson Benes.

(١٥) جلنار النمس ،مصدر سابق ، ص ٨٦.

(١٦) هيثم عبد الحميد حسين، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٧٣، بغداد،٢٠١٠ ،ص ٢٠١ .

(١٧) سجل العالم العربي- وثائق، احداث، سياسة- ، حرب ٥ حزيران ١٩٦٧، تحرير، جبران شامية، د.م، ١٩٦٩، ص ٦٩٦.

(١٨) نقلاً عن هيثم عبد الحميد حسين ، الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٧٣، مصدر سابق ،ص٢٠١.

(١٩) م.ب.كوانت عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧، ط ١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،١٩٩٤،ص ٦٥.

(٢٠) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، دار الشروق، بيروت ،١٩٩٨،ص ٣٥١.

(21) Michael R. Fischbach, op.ci,p.33 .

(٢٢) جورج ديب ،مصدر سابق ،ص ٧٥.

(٢٣) للاطلاع على النص الكامل لهذا القرار ينظر:- سامي مسلم ،قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٧٢ ، ط١، م.د.ف : بيروت، مركز الوثائق والدراسات: ابوظبي ،بيروت ، ١٩٧٣، ص ١٢٢.

(٢٤)جواد الحمد، مصدر سابق،ص ٤٧٣ .

(٢٥) عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين ،دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،١٩٨٩،ص ٣٢١؛ طاهر خلف البكاء، فلسطين من التقسيم الى اوسلو ١٩٣٧- ١٩٩٥، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ٢٠٠١،ص ٢٣٢.

(٢٦) حسن صبري الخولي، فلسطين بين المؤامرات الصهيونية والاستعمار،دار الشروق الطباعة والنشر،المملكة العربية المتحدة،١٩٦٨،ص ٣٣؛ تيسير جبارة، مصدر سابق،ص ٣٥١؛ شفيق رشيدات، فلسطين تاريخاً وعبرتا ومصيرا ، ط ١، دار الفكر للنشر، بيروت، د.ت ، ص ١٧٤.

(٢٧) طاهر خلف البكاء، مصدر سابق،ص ٢٣٢.

(٢٨) م.ب.كوانت عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧، ط ١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،١٩٩٤،ص ٦٥.

(٢٩) سامي مسلم ،مصدر سابق،ص ١٢٢؛جورج طعمة ،مصدر سابق،ص ١٩٨؛ حسن صبري الخوري، مصدر سابق،ص ٣٤.

(٣٠) جونار يارنغ *Gunnar Yarenj* : من مواليد ١٩٠٧ سويدي الاصل التحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٩٣٣ ،ومارس عمله في طهران وبغداد خلال ١٩٤١- ١٩٤٦ ،وفي عام ١٩٨٤ عين سفيراً لبلاده وممثلاً دائماً في الامم المتحدة حتى عام ١٩٥٨ ،ثم عين بعدئذٍ سفيراً لبلاده في الولايات المتحدة لغاية عام ١٩٦٤ وبعد هذا العام تولى منصب سفير السويد في الاتحاد السوفيتي وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٧ عندما اوكلت اليه الامم المتحدة مهمة تمثيلها في الشرق الاوسط .للمزيد ينظر :-

Encyclopædia Britannica, Gunnar Yarenj.

(٣١) خالص عزمي، مهمة يارنغ،المؤسسة العامة للصحافة والطباعة – دار الجمهورية،بغداد، ١٩٦٩،ص ٦.

(٣٢) للاطلاع على تفاصيل مراحل مهمة يارنغ ينظر:- المصدر نفسه ،ص ص ١٠ -٤٨؛ منير الهور وطارق الموسى ،مصدر سابق،ص ص ٨٨- ١١٣.

(33)Unated Nations, The question of Palestine and the united nations, published by the united nations of public in formations – DPI/ 2276 , march,2003, p .19.

(٣٤) ينظر نص القرار في : جورج طعمة ،مصدر سابق،ص ص ١٢٧-١٢٨.

(٣٥) سامي الحكيم ،القدس والتسوية ،ط ١ ،دار النضال للطباعة والنشر،بيروت،١٩٨٧،ص ص ٩٨-٩٩.

(36)Rex Brynen and Roula EL –Rifia, Palestinian Refugees, Challenges of Repatriation and Development, International Development Research Centre, Ottawa, 2007, p.104.

(٣٧) سامي مسلم ،مصدر سابق،ص ١٢١؛جورج طعمة ،مصدر سابق،ص ٨٦.

(٣٨) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الطارئة الخامسة من ١٧ حزيران – ١٨ ايلول ١٩٦٧،الجمعية العامة – الوثائق الرسمية،الملحق رقم ١ ، (أ/٨٩٧٦)، نيويورك، ١٩٦٩،ص ٤.

(٣٩) المصدر نفسه، الفقرة ٢ من نص القرار، ص ٤.

(٤٠) خلف زامل حسين ،الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير،مطبعة الفرات،بغداد ،١٩٨٦، ص ١١٨.

(٤١) تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ١ تموز ١٩٦٦-٣٠ حزيران ١٩٦٧ ،الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ،الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ١٣، (أ/٣١٧٦)، نيويورك ،١٩٧١، ص ١٥.

(٤٢) نشب خلاف بين الاردن واسرائيل حول وجود عبارة (دولة اسرائيل – وزارة الداخلية) على نماذج استمارات العودة التي اعدتها اسرائيل ، اذ اعتبرت السلطات الاردنية وجود هذه العبارة محاولة لانتزاع اعتراف من الاردن بأسرائيل وكان الاردن قد اعد نماذجه الخاصة الا ان اسرائيل رفضتها وفي المقابل اصر الاردن على استخدام نماذج لاتحمل سوى اشارة الصليب الاحمر الدولي وبضع كلمات غير مرتبطة بأي جهة من الجهات ،وفي ٧ اب ١٩٦٧ اعلن الصليب الاحمر الدولي انه قد تم التوصل الى اتفاق بشأن نماذج العودة على ان تحمل هذه النماذج اسم الصليب الاحمر الدولي واسمي الاردن واسرائيل .للاطلاع على تفاصيل اكثر ينظر:- م.د.ف، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، مصدر سابق،ص ص ٥٠٧-٥٠٨.

(٤٣) التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ – ١٥ حزيران ١٩٦٨، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٤٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٧، ط١، بيروت، ١٩٦٩،ص ٦٩٤.

(٤٥) جاء في تصريح للسيد سعد جمعة رئيس مجلس الوزراء الاردني في ٢٨ اب ١٩٦٧ " ان من اصل اربعين الف طلب قدمه الصليب الاحمر الدولي لعودة ١٧٠ الف لاجئ ،اعادت القوات المحتلة خلال الفترة مابين ١٣ -٢٨ اب ١٩٦٧ فقط ٤٧٦٣ طلباً موافقاً عليه تتضمن ٢٦٢٦٦ نازحاً ، كما ذكر السيد سعد جمعة في تصريحه انه خلال الفترة المذكورة عاد الى الضفة الغربية ٣١٤٠ عائلة مؤلفة من ١١.٧٠٧ نازح ". للمزيد من الاطلاع على تفاصيل التصريح ينظر:- م.د.ف، الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ٦٤٤.

(٤٦) التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ - ١٥ حزيران ١٩٦٨، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٤٧) م.د.ف، الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٧، مصدر سابق،ص ٦٩٤؛ م.د.ف، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، مصدر سابق،ص ٥٠٩.

(48)Rex Brynen and Roula EL –Rifia, op.cit, p.109

(٤٩) صبحي طاهر ، حق العودة في القرارات الدولية – الرأي العالمي وحق العودة ،الهيئة الفلسطينية لحق العودة ،ط ١ ، د.م، ٢٠٠٧،ص ٧٥.

(٥٠) م.د.ف، الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٧،مصدر سابق،ص ٦٩٤.

(٥١)المصدر نفسه، ص ٦٩٥.

(٥٢) التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ - ١٥ حزيران ١٩٦٨، مصدر سابق، ص ٢٩؛ ابراهيم العابد، دليل القضية الفلسطينية –اسئلة وأجوبة -، بيروت،١٩٦٩،ص ١٦٧.

(٥٣) تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ١ تموز ١٩٦٧ – ٣٠ حزيران ١٩٦٨، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ، الدورة الثالثة والعشرين ،الملحق رقم ١٣، (أ/٣١٢٧) ، نيويورك ،١٩٧١،ص ص ٧-٨.

(54) Rex Brynen and Roula EL –Rifia,op.cit, p.117؛

توم سيغف ،حرب حزيران ١٩٦٧ وموقف اسرائيل من مشكلة اللاجئين ،مجلة الدراسات فلسطينية ، م.د.ف ، بيروت،عدد ٧٢، ٢٠٠٧،ص ١٠٠.

(٥٥) م.د.ف، الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٧،مصدر سابق،ص ٦٩٥.

(٥٦) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين ١٩ ايلول- ١٩ كانون الاول ١٩٦٧، القرار(٢٣٤١ باء)، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية، الملحق رقم ١٦، (أ/٦١٧٦)، نيويورك، ١٩٦٨، ص ص ٤٧-٤٩.

(٥٧) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين ١٦ ايلول – ١٩ كانون الاول ١٩٦٨، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ، القرار (٢٤٥٢ الف) ،الملحق رقم ١٣ ، (أ/٣١٢٧)، نيويورك ،١٩٦٩،ص ٦٥.

(٥٨) تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ١ تموز ١٩٦٨ – ٣٠ حزيران ١٩٦٩، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ، الدورة الرابعة والعشرون،الملحق رقم ١٤، (أ/٤١٦٧)، نيويورك ، ١٩٧٢،ص ٧.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين ١٦ ايلول – ١٧ كانون الاول ١٩٦٩ ، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ، القرار (٢٥٣٥- الف)، الملحق رقم ٣٠، (أ/٠٣٦٧)، نيويورك ،١٩٧١،ص ٦٣.

(٦١) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ١٥ ايلول – ١٩ كانون الاول ١٩٧٠، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ، القرار (٢٦٧٢ الف) ،الملحق رقم ٢٨، (أ/٨٢٠٨)،نيويورك ،١٩٧٢، ص ص ٨٩- ٩١.

(٦٢) هيثم عبد الحميد حسين ، مشاريع التسوية الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣ ، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، جامعة بغداد- كلية الاداب، العدد ١٩ ،٢٠١٠، ص ص ٢٥٠-٢٥١.

(٦٣) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٦ – ٣٠ حزيران ١٩٦٧،مصدر سابق ،ص ١٢.

(٦٤) تقرير المفوض العام لوكالة الاورنوا ١ تموز ١٩٦٧ – ٣٠ حزيران ١٩٦٨، مصدر سابق،ص ص ٦-٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٧.

(٦٦) تقرير المفوض العام لوكالة الاورنوا ١ تموز ١٩٦٦ – ٣٠ حزيران ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ١٨.

(٦٧)المصدر نفسه.

(٦٨) التقرير السنوي للأمين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧- ١٥ حزيران ١٩٦٨ ، مصدر سابق، ص ١٦١.

(٦٩) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٦ – ٣٠ حزيران ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ١٤.

(٧٠) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٧ – ٣٠ حزيران ١٩٦٨، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٧١) التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ – ١٥ حزيران ١٩٦٨ ، مصدر سابق، ص ١٦٢.

(٧٢) معركة الكرامة : حدثت في ٢١ آذار ١٩٦٨ بين قوات الثورة الفلسطينية، ووحدات من الجيش الاردني من جهة، والقوات الاسرائيلية الغازية من جهة اخرى في محاولة منها للقضاء على الثوار وقوات العاصفه التابعه لحركة فتح الفلسطينيه واحتلال الضفة الشرقية لنهر الأردن لأسباب تعتبرها إسرائيل ستراتيجية، وفي قرية الكرامة اشتبكت قوات العاصفة (فتح) بالاشتراك مع فرقة مدفعية واحدة من الجيش الأردني وسكان تلك المنطقة في قتال شرس بالسلاح الأبيض ضد الجيش الإسرائيلي في عملية استمرت قرابة الخمسين دقيقة، ثم استمرت بعدها المعركة بين قوات فتح الفلسطينيه والقوات الإسرائيلية أكثر من ١٦ ساعة، اضطر الإسرائيليون على اثرها إلى الانسحاب بعد ان مُنيت بهزيمة واضحة وخسائر جسيمة، لذا احتلت معركة الكرامة موقعاً رمزياً كبيراً في تاريخ المقاومة الفلسطينية لانها شكلت نقطة انطلاقة كبيرة عززت مصداقية المقاومة لدى الفلسطينيين. للمزيد ينظر:- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٥، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٠٥.

(٧٣) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٨ – ٣٠ حزيران ١٩٦٩، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٧٤) ورد في هذا التقرير ان عدد مخيمات الطوارئ تسع مخيمات، بينما ورد في تقرير عام ١٩٦٧-١٩٦٨ ان عددها عشرة، لذا تم الالتزام بما هو وارد في التقارير .

(٧٥) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٦ – ٣٠ حزيران ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ١٥.

(٧٦)مركز الابحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، مج الرابع والخامس من ١٩٦٦/٧/١ الى ١٩٦٧/٦/٣٠، م.ت.ف، بيروت، ١٩٦٧،ص ٧٠٦.

(٧٧) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٨ – ٣٠ حزيران ١٩٦٩، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٧٨) سجل العالم العربي ،حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ، مصدر سابق،ص ٧٩٤.

(79)UNRWA, Jordan Refugee Camp Profiles ,Unrwa on Internite: ateplate.php?id=120 ,p.1. /www.unrwa.org/http:

(٨٠) التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ - ١٥ حزيران ١٩٦٨ ، مصدر سابق، ص ١٦٢.

(81)UNRWA, Syria Refugee Camp Profiles , Unrwa on Internite: http://www.unrwa.org/ ateplate.php?id=120 ,p.1.

(٨٢) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٦ – ٣٠ حزيران ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ١٥.

(٨٣)المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٨٤)المصدر نفسه.

(٨٥) التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ - ١٥ حزيران ١٩٦٨ ، مصدر سابق، ص ١٦٢.

(٨٦) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٦ – ٣٠ حزيران ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ٢١.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨)علي حسين علي،القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة بغداد- كلية التربية،٢٠٠٤،ص ٢٤٢.

(٨٩) التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ - ١٥ حزيران ١٩٦٨ ، ص ١٦٣.

(٩٠) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٦ – ٣٠ حزيران ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ١٣.

(٩١) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا١ تموز ١٩٦٧ –٣٠ حزيران ١٩٦٨، مصدر سابق،جدول ١٨،ص ٦.

(٩٢) م.أ- م.ت.ف، اليوميات الفلسطينية ،مج الرابع والخامس ، مصدر سابق،ص ٦٥٠.

(٩٣) سجل العالم العربي ، حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ، مصدر سابق، ص ٤٩٩.

(٩٤) م.د.ف، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سابق، ص ٨٠٣

(٩٥) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٦ – ٣٠ حزيران ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ١٣.

(٩٦) م.أ- م.ت.ف، اليوميات الفلسطينية ، مج الرابع والخامس ، مصدر سابق،ص ٦٢٧.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ص ٦٣٩-٦٤٠.

(٩٨) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الطارئة الخامسة ١٧ حزيران -١٨ ايلول ١٩٦٧، مصدر سابق، القرار ٢٢٥٢ ، ص ٥.

(٩٩) التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ - ١٥ حزيران ١٩٦٨، مصدر سابق، ص ٢٠.

(١٠٠) تقرير المفوض العام لوكالة الاونروا ١ تموز ١٩٦٧ – ٣٠ حزيران ١٩٦٨، مصدر سابق،ص ١٦.

(١٠١)المصدر نفسه.

المصادر

اولاً : الوثائق المنشورة

أ- الوثائق العربية:

١- سجل العالم العربي- وثائق، احداث، سياسة- ، حرب ٥ حزيران ١٩٦٧، تحرير، جبران شامية، د.م، ١٩٦٩ .

٢- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ط١، بيروت، ١٩٦٩.

ب- وثائق الامم المتحدة المترجمة:

١- التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة١٦ حزيران ١٩٦٦– ١٥ حزيران ١٩٦٧ ،الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ،الملحق رقم١، (أ/١٠٧٦)، نيويورك ،١٩٦٨.

٢- التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٦٧ – ١٥ حزيران ١٩٦٨، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة والعشرون،الملحق رقم١، (أ/١٠٢٧)، نيويورك،١٩٦٩.

٣- تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ١ تموز ١٩٦٦-٣٠ حزيران ١٩٦٧ ،الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ،الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ١٣، (أ/٣١٧٦)، نيويورك ،١٩٧١.

٤- تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ١ تموز ١٩٦٧– ٣٠ حزيران ١٩٦٨، الجمعية العامة– الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة والعشرين ،الملحق رقم ١٣، (أ/٣١٢٧)، نيويورك ،١٩٧١.

٥- تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ١ تموز ١٩٦٨–٣٠ حزيران ١٩٦٩، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية، الدورة الرابعة والعشرون،الملحق رقم ١٤، (أ/٤١٦٧)، نيويورك ، ١٩٧٢.

٦ـ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين ١٦ ايلول – ١٩ كانون الاول ١٩٦٨، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ، القرار (٢٤٥٢ الف)، الملحق رقم ١٣، (أ/٣١٢٧)، نيويورك ،١٩٦٩.

٧ـ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين ١٩ ايلول- ١٩ كانون الاول ١٩٦٧، القرار(٢٣٤١ باء)، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية، الملحق رقم ١٦، (أ/٦١٧٦)، نيويورك، ١٩٦٨.

٨ـ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ١٥ ايلول – ١٩ كانون الاول ١٩٧٠، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ، القرار (٢٦٧٢ الف)، الملحق رقم ٢٨، (أ/٨٢٠٨)،نيويورك،١٩٧٢.

٩ـ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين ١٦ ايلول – ١٧ كانون الاول ١٩٦٩ ، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية ، القرار (٢٥٣٥- الف)، الملحق رقم ٣٠، (أ/٠٣٦٧)، نيويورك،١٩٧١.

١٠ـ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الطارئة الخامسة من ١٧ حزيران – ١٨ ايلول ١٩٦٧،الجمعية العامة – الوثائق الرسمية،الملحق رقم١، (أ/٨٩٧٦)، نيويورك، ١٩٦٩.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

١ـ علي حسين علي،القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة بغداد- كلية التربية،٢٠٠٤.

ثالثاً: الكتب

أ-الكتب العربية والمعربة:

١ـ ابراهيم العابد، دليل القضية الفلسطينية –اسئلة وأجوبة -، بيروت،١٩٦٩.

٢ـ تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، دار الشروق، بيروت ،١٩٩٨.

٣- جواد الحمد، المدخل الى القضية الفلسطينية، ط ٦، منشورات مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٩.

٤- جورج ديب،العدوان الاسرائيلي في الامم المتحدة ،م.ت.ف – م.أ ،بيروت،١٩٦٨

٥- جورج طعمة، قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٧٤ ، ط ٢ موسعة ومنقحة، م.د.ف، بيروت، مركز الوثائق والدراسات ،ابو ظبي،١٩٧٥ .

٦- جون هادوين وجوهان كوفمان ،اتخاذ القرارات في الامم المتحدة ،ترجمة، محمد سعيد الناعم، دار الاتحاد العربي للطباعة ،القاهرة ،د.ت.

٧- حسن صبري الخولي، فلسطين بين المؤامرات الصهيونية والاستعمار،دار الشروق الطباعة والنشر،المملكة العربية المتحدة،١٩٦٨.

٨- خالص عزمي، مهمة يارنغ ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة – دار الجمهورية ،بغداد ،١٩٦٩.

٩- خلف زامل حسين ،الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير،مطبعة الفرات،بغداد، ١٩٨٦ .

١٠- سامي الحكيم ،القدس والتسوية ،ط ١ ،دار النضال للطباعة والنشر،بيروت،١٩٨٧.

١١- سامي مسلم ،قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٧٢ ، ط١، م.د.ف : بيروت، مركز الوثائق والدراسات: ابوظبي ،بيروت ، ١٩٧٣ .

١٢- شفيق رشيدات ، فلسطين تاريخاً وعبرتا ومصيرا ، ط ١، دار الفكر للنشر، بيروت، د.ت.

١٣- صبحي طاهر ، حق العودة في القرارات الدولية – الرأي العالمي وحق العودة ،الهيئة الفلسطينية لحق العودة ،ط ١ ، د.م، ٢٠٠٧ .

١٤- عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين ،دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،١٩٨٩،ص ٣٢١؛ طاهر خلف البكاء، فلسطين من التقسيم الى اوسلو ١٩٣٧- ١٩٩٥، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ٢٠٠١.

١٥- م.ب.كوانت عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧، ط ١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،١٩٩٤ .

١٦ـ م.ب.كوانت عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧، ط ١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،١٩٩٤ .

١٧ـ مركز الابحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، مج الرابع والخامس من ١٩٦٦/٧/١ الى ١٩٦٧/٦/٣٠، م.ت.ف، بيروت، ١٩٦٧.

١٨ـ منير الهور وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٨٥ ، ط ٢ ، دار الجليل للنشر، عمان ، ١٩٨٦ .

١٩ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ط ١، بيروت، ١٩٦٩.

٢٠ـ هيثم عبد الحميد حسين، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية ١٩٦٧- ١٩٧٣، بغداد، ٢٠١٠.

ب-الكتب الاجنبية

1-*Michael R.* Fischbach, Records of Dispossession, Palestinian Refugee Property and the Arab- Israieli Conflict, Columbia University Press, New York, 2003.

2-Rex Brynen and Roula EL –Rifia, Palestinian Refugees, Challenges of Repatriation and Development, International Development Research Centre, Ottawa, 2007.

3-Unated Nations, The question of Palestine and the united nations, published by the united nations of public in formations – DPI/ 2276 , march,2003.

رابعاً: المجلات العربية

١ـ توم سيغف ،حرب حزيران ١٩٦٧ وموقف اسرائيل من مشكلة اللاجئين ،مجلة الدراسات فلسطينية، م.د.ف ، بيروت،عدد ٧٢، ٢٠٠٧ .

٢ـ جلنار النمس، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (١٩٤٧ – ١٩٧٣) قرارات ومواقف، مجلة شؤون فلسطينية، م.أ- م.ت.ف، بيروت، العدد ٩٧،كانون الاول ١٩٧٩ .

٣ـ هيثم عبد الحميد حسين ، مشاريع التسوية الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، جامعة بغداد- كلية الاداب، العدد ١٩ ،٢٠١٠.

خامساً: الموسوعات العربية

١ـ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٥، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

سادساً: الانترنت

1-Encyclopedia Britannica . http://britannica.com.

2-UNRWA, Jordan Refugee Camp Profiles ,Unrwa on Internite: http:/www.unrwa.org/ ateplate.php?id=120.

3-UNRWA, Syria Refugee Camp Profiles ,Unrwa on Internite: http://www.unrwa.org/ ateplate.php?id=120.